Publication	Baladna Al Youm					**Circulation**		10,000			
Frequency	Weekly Newspapers					**Country**		Egypt			
Placement Rating	Premium Page	Quote	Picture	Name In Headline	Branded	Not Branded	Branded	Name In Headline	Picture	Quote	Premium Page
	-2 ☐	-2 ☐	-1 ☐	-2 ☐	-1 ☐	0 ☐	+1 ☐	+2 ☐	+1 ☐	+2 ☐	+2 ☐
Publication Rating	A B C										
Impact	**0**										
Headline	Drug shortages: Patients struggle to survive										
Article Type	Novartis Mention										
Reporter	Staff Report										

تنهار.. وشركات الأدوية المصرية مهمتها تعبئة الدواء المستورد فقط

نقص الدواء.. الصراع من أجل البقاء

صراع الـ22 مليار جنيه يضغط على جهاز المشروعات الوطنية لدخول صفقات الأدوية

تحول المواطن المصرى إلى مجرد "رقم" فى حسبة المستثمرين وصناع الدواء، حتى الحكومة التى هى حكومة الشعب من أجل الشعب، تستثمر رغمًا عن رغبة الشعب على صحة ومرض الشعب.

لم تتوقف تبعات قرار الحكومة القاضى بتحرير سعر الصرف عند الأزمات الاقتصادية أو ارتفاع الأسعار أو زيادة معدلات التضخم بشكل قاس، حيث تسبب القرار فى معاناة نحو 18 مليون شخص، خاصة مرضى القلب والسرطان والفشل الكلوى والكبدى، فضلًا على المصابين بالأمراض النادرة.

دون الدخول فى التفاصيل، سوق الدواء فى مصر تعانى من عجز نحو 7 آلاف صنف دواء، وأبرز هذه الأصناف أدوية "كيتوستريل" لعلاج الكبد وعقار "سو ليوكوترياف" أمبول، لعلاج أزمات الربو الحادة وحساسية الصدر وهو دواء لا بديل له.

كما عانت مستشفيات: "أبو الريش اليابانى – أبو الريش المنيرة – مستشفى سوهاج العام – مستشفى بنها الجامعى – مستشفى قصر العينى" من نقص فى المستلزمات الطبية والأدوية، مما تسبب فى التوقف عن إجراء العمليات الجراحية بشكل كامل.

ولم تتوقف الأزمة عند هذا الحد، ذلك لأن سوق الدواء فى مصر تحتكرها الشركات الأجنبية بنسب تتخطى الـ60% من حجم صناعة الدواء فى مصر. وبدأت الشركات متعددة الجنسيات فى الدخول إلى السوق المصرية منذ عام 2007، حيث ارتفعت نسبة مشاركتها من 15% إلى 50% فى عام واحد.

حسب تقرير لشركة I.M.S وهى المصدر العالمى لمعلومات وتحليلات الأسواق الصيدلانية العالمية الصادرة حول سوق الأدوية، ومقرها الرسمى بنيويورك، وذلك بزيادة بلغت 28% عن عام 2015، يصل حجم مبيعات سوق الدواء فى مصر إلى 40 مليار دولار.

ووصل حجم مبيعات الشركات الأجنبية إلى ما يقارب الـ22 مليار جنيه بنسبة استحواذ بلغت 63% على سوق الدواء المصرية.

وبلغت تقرير شركة I.M.S العالمى إلى أن السوق المصرية شهدت عددا من صفقات الاستحواذ من قبل الشركات الأجنبية خلال السنوات الأخيرة أهمها: "فالياانت الكندية على شركات آمون، واستحوذت شركة تريكويرا بى فى الهولندية على عدد ضخم من أسهم شركة مينا فارما، واستحوذت شركة تى فى إم هلثكير أكوبيوزيشن على شركة أميكو ميديكال للصناعات الطبية. ورصد معدو التحقيق أبرز 6 شركات أجنبية تحتكر صناعة الدواء فى مصر.

أولًا: شركة نوفارتس، شركة سويسرية الأصل وأكبر شركه عامله فى السوق المصرية، تحتكر 7.5% من إجمالى سوق الأدوية فى مصر، تأسست الشركة فى عام 1962 على يد بعض المستثمرين اليهود، وأطلق عليها اسم نوفارتس عام 1996 بعد اندماج شركات ساندوز للأدوية مع شركات "سيبا- جايجى". وصلت قيمة عائداتها العالمية 55 مليار دولار، وبلغت قيمة عائداتها 40 مليار دولار. ووصلت قيمة مبيعاتها 2 مليار و600 مليون جنيه خلال عام 2015.

ووصل حجم نموها بالجنيه المصرى 21% و11% بالدولار خلال العام.

وتعد من أبرز الأدوية التى تقوم وتاكسيرا لعلاج السرطان، ولوفينكوس المضاد للجلطات، وبلافكس المضاد لجلطات المخ، وأبيان المنوم والوكستيان لعلاج السرطان.

رابعًا: شركة فايزر، شركة أمريكية تحتل المركز الثالث فى تعداد الشركات الأجنبية من حيث حجم المبيعات، والسابع فى المجموع العام لأكبر 10 شركات تحتكر صناعة الدواء فى مصر. وتحتكر 4.2% من إجمالى سوق الدواء المصرية، ووصل حجم مبيعاتها إلى مليار و700 مليون جنيه، وبلغ حجم نموها 19%.

وهى شركة أمريكية الأصل، مقرها نيويورك فى بروكلين، وهى من أكبر 10 شركات عالمية تحتكر صناعة الدواء فى العالم، ولها أفرع فى عدد ضخم من الدول.

ويقترب حجم عائداتها المالية من الـ52 مليار دولار. ويصل مليار دولار.

سابعًا: شركة سيرفير. وهى سادس أكبر شركة أجنبية عاملة فى سوق الأدوية المصرية، وتحتل المركز الـ16 من حيث المجموع العام لكبريات شركات الأدوية فى مصر. وهى شركة فرنسية مختصة بصناعة الدواء، وتمتلك أكبر وحدة للتجارب السريرية فى أوروبا.

وتحتكر سيرفير نحو 2.8% من إجمالى سوق الأدوية المصرية بحجم 532 مليون جنيه، ووصل حجم نموها إلى 5%. وبلغت قيمة عائداتها 6 مليارات يورو خلال العام. وأبرز الأدوية التى تُنتجها هذه الشركة هى: "جليكلازيد – بيربندويل – سترونيوم – ايفابرادين – تيانبتين – تريميتازيدين".

وحسب مقربين فإن كل هذه الأزمات دفعت جهاز مشروعات الشركة الوطنية

مضيفًا:

"ومن المعروف أن الجيش مكان منظم، ولدية رؤية مستقبلية، وينفذ التعليمات اللازمة فى حل الأزمات الكبيرة بنجاح، حين أنه لا يوجد كيان آخر يستطع أن يحل تلك الأزمة".

ويوضح أن جهاز مشروعات الخدمة الوطنية أعلن عن عزمه عقد مناقصة لاستيراد أدوية، وأبلغت وزارة الصحة بذلك وعرضت عليهم المشاركة، ووافقت الوزارة، إلا أن مسئولى وزارة الصحة قرروا خوض المناقصة من خلال شركات الأدوية التابعة لهم فى مواجهة شركة جهاز الخدمة الوطنية، لكن الأخيرة حصدت المناقصة والتى وفرت للدولة 5 مليارات جنيه لخزينة الدولة.

ويتهم عوف وزير الصحة قائلًا: "الوزارة جاءت بمديرة إدارة فى أعلى جهاز للصيدلة الجمهورية بتوفير 168 مليون دولار لتوفير 146 دواء ليس لها بدائل".

ويضيف بأن وزارة الصحة مؤسسة غير منضبطة أو منظمة، ولا تملك رؤية مستقبلية وغير واعية بمتطلبات المصريين، لافتًا إلى أنها لو كانت على عكس ذلك وتمتلك الدراية الكاملة للتوقعات الجارية فى سوق الدواء، لما استدعى الأمر فى النهاية الاستعانة بمؤسسة منظمة مثل جهاز الخدمة الوطنية.

ويكشف عوف أن صفقة جهاز الخدمة الوطنية استوردت الأدوية المنقذة للحياة وعلى رأسها أدوية علاج الذبحة الصدرية، علاج ضغط الدم المرتفع، علاج تضخم البروستاتا، علاج الشلل الرعاش، علاج نقص هرمون التستيرون، موسع لشرايين القلب وعلاج أملاح الكلى، منشط الكبد، منشط للدورة الدموية فى المخ، علاج التهاب الأعصاب.

ويلفت رئيس شعبة تجارة الأدوية إلى أن

أساس البيئة النظيفة.

فى نفس السياق، يقول الدكتور طارق الصالحى، مدير عام التفتيش على مصانع الأدوية، إنه بالرغم من مرور أكثر من 70 عاما على صناعة الدواء فى مصر، فإنها ما زالت مجرد عملية تعبئة له، ونحن نحتاج إلى مليارات من الدولارات كى نستطيع أن نصنع دواء بصورة كاملة.

ويلفت إلى أن كل المواد الخام الموجودة فى مصر بنسبة 95% منها مستوردة، ولا تزال مصر حتى الآن تعتمد على الاستيراد نتيجة ضعف القدرات البحثية، بالإضافة إلى عدم امتلاك أى حقوق للملكية الفكرية لأى صنف دوائى.

ويشير الصالحى إلى امتلاك مصر مصنعًا واحدًا لإنتاج المواد الخام يوجد فى مدينة قنا، لكنه مغلق منذ 13 عامًا، وقد بلغت تكلفة إنشائه مليار جنيه، مضيفًا أن الهدف من وراء إنشائه كان إنتاج مضادات حيوية غير نشطة.

ويتابع مدير عام التفتيش على مصانع الأدوية، أنه يجب إنشاء هيئة أدوية يتم تأسيسها بقرار من رئيس الجمهورية، بحيث تكون غير خاضعة إلى وزارة معينة، وتضم عضوا من وزارة الصحة، ومن نقابة الصيادلة، ومن وزارة المالية، وأصحاب شركات من القطاع الخاص، مضيفا أن أهم أهدافها الربط بين جودة المنتج التى من المقرر أن نحاسب عليها بداية من عام 2020 حسب اتفاقية الجات، وطريقة تصنيعه والمستندات المطلوبة حتى يتم تسجيله.

من جانبه، يقول الدكتور وائل النحاس الخبير الاقتصادى، إنه بالرغم من أن دخول جهاز مشروعات الخدمة الوطنية لاستيراد 146 نوعا من الدواء ليس لها مثيل فى مصر ولا بديل محلى، فإن المشكلة لا تزال قائمة حتى الآن.

وأما عن تأثير دخول جهاز مشروعات الخدمة الوطنية على صفقة الأدوية التى تضم 146 صنفا دوائيا، على شركات القطاع الخاص، يلفت النحاس إلى أنه لا يوجد أى تأثير على شركات الأدوية بعد استيراد الجيش للدواء.

ويضيف أن الأدوية كل يوم فى حالة اختفاء مستمر، إذ إنه فى بداية الأزمة كان هناك نقص فى 600 صنف، وتزايد العدد حتى أصبح عدده 1600، مضيفا أنه حدث فى شهر واحد فقط اختفى 1600 دونا عن 164 نوعا من الأدوية النادرة، إضافة إلى التدهور الحاد فى جميع المستشفيات المصرية.

ويعتقد النحاس أن وزارة الصحة حاليًا تتهار تمامًا، مرجعًا أسباب ذلك إلى قرار تحرير سعر صرف الجنيه الذى تم اتخاذه بشكل انفرادى وليس جماعيا، مما يجعله حجة وداهما يحتمى به وزير الصحة، وخاصة أنه لم يتم أخذ رأى له وقتها والنظر على تأثيره على قطاع الدواء فى مصر، مشيرا إلى أن القرار جاء فى غفلة، وبالتالى صناعة الأزمة أصبحت أقوى من صناعة القرار.

من جانبه، يورد مركز الحق فى الدواء، أن قرار تحريك أسعار الأدوية تسبب فى فوضى ضخمة، إذ لم تكن هناك دراسة معدة من قبل الوزارة لـ"التسعيرة الجديدة"، إذ حدثت مشكلات انعكست على السوق، حيث قامت شركات تجارة الأدوية بفرض الزيادة على "الشريط" وليس على صنف الدواء بشكل عام، فى ضوء ارتباك واضح من وزارة الصحة.

ويوضح المركز أن وزارة الصحة بقرارها المشترع الصادر قبل أشهر، تسببت فى تربح نحو 50 مليون جنيه، خلال 24 ساعة فقط نتيجة لفارق الأسعار القديم والجديد، مشيرًا إلى ضرورة فرض التسعيرة على إنتاج الجديد

خيراء: وزارة الصحة تنهار.. وشركات الأدوية